

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية

مديرية الدراسات القانونية

والتقنين والمنازعات

قرار يتعلق بنظام الجماعة

التربوية في المؤسسات

التعليمية والتكوينية

أكتوبر 1991

الديباجة

منذ مدة غير قصيرة ارتفعت في المؤسسات المدرسية أصوات عديدة في أوساط المربين تنادى بضرورة وضع نص تنظيمي شامل لتسيير مؤسسات التعليم والتكوين ، تنصهر فيه كل النصوص المتفرقة التي صدرت تباعا في فترات متفاوتة ، وذلك من أجل توحيدها لتتمكن المنظومة المدرسية من خلالها ، من ضبط العلاقات بين كل الاطراف ، وضمان أحسن ظروف التعايش والوثام والانسجام بين مكونات الجماعة التربوية ، وتوجيه مسيرة الجميع بفعالية نحو أهداف التربية وغايتها المنشودة

وانطلاقا من هذا الانشغال تم اصدار القرار المرفق إثره للرصيد الموجود ولجنة جديدة لاستكمال البناء القانوني والتنظيمي الذي يحكم القطاع . وهذا النص التنظيمي كما يدل عليه عنوانه:

«نظام الجماعة التربوية» والذي نضعه بين ايدي التلاميذ والمربين معلمين واساتذة وموظفين وأولياء التلاميذ حتى يسترشدوا به في تعاملهم اليومي مع المدرسة يضم مجموعة من المبادئ الكلية والمفاهيم الشمولية التي تعد القدر الأدنى المشترك الذي ينبغي التمسك به والعمل على تجسيده في ارض الواقع وفي الممارسة اليومية داخل مؤسسات التعليم والتكوين بهدف خلق ظروف العمل الملائمة وتوفير الشروط المعنوية الضرورية لأداء النشاط التربوي للتلاميذ وتمكين المؤسسات من السير المحكم والاضطلاع بوظيفتها على الوجه المطلوب تحقيقا للغرض وانجازا للمقاصد.

وقد حرص فريق العمل الذي كلف بإعداد هذه الوثيقة مستتيراً في ذلك بالتوجيهات المسداة والتشاور الواسع مع الجهات المعنية على ان تكون محصلة المبادئ والقواعد والضوابط والتعليقات الصادرة الى حد الآن رافداً من الروافد الاساسية التي تساعد الاطراف الفاعلة في المدرسة على اداء دورها في اطار منظم وضمن مجالات محددة وعلى اساس علاقات منسجمة ومتكاملة وفي جو الحوار والتشاور والتعاون ، كما تعين ادارة المؤسسة، كوسيلة تحكم في التسيير، على السعي الى تحقيق الاهداف المرسومة للمدرسة بما يخدم المصلحة العليا للتلاميذ ويكرس طابع الخدمة العمومية للمدرسة على اعتبارها ملكية مشتركة للمجتمع بأكمله تشارك بصفة رائدة وإيجابية في التحولات والتفاعلات التي يشهدها المجتمع ويعيشها الوطن من حيث هي فكر وثقافة ، ولكنها تظل دائماً وابداً تحافظ على القواسم التي تجمع المجتمع ولا تفرقه تعزز وحدته وتضامنه.

وتكون المدرسة بهذا المنظور محصنة من كل الصراعات والنزاعات التي تحول دون إيجاد المناخ الكفيل يجعل التلاميذ يتعلمون اتخاذ المواقف بعيداً عن البغائية والقوالب الجاهزة، وزرع القيم الاصلية التي وجدت من اجلها المدرسة ، وهي تربية النشء على حب الوطن والاعتزاز بالانتماء اليه وتمجيد ثوابته ، وتكريم رموزه ، والالتزام بقيمه الروحية ، والولاء للأمة ، والعمل في سبيل تقدم المجتمع وازدهاره ، وتحقيق آماله في غد مشرق ومستقبل زاهر تأخذ فيه اجيال الجزائر بأسباب المعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي وتواكب مسيرة التطور العالمي في كل الميادين.

وفي الاخير ، يتعين على الجهات المعنية الاسترشاد بالمبادئ والتوجيهات والمعاني التي توحى بها الاحكام التنظيمية المشار إليها في

تنظيم الحياة الجماعية داخل المؤسسات ، واعتبارها ارضية ومرجعا واتخاذها اساسا لوضع القانون الداخلي للمؤسسة المدرسية المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المتعلق بالمنظومة التربوية ومؤسساتها ، والعمل بعد ذلك على بلورتها في الميدان بالتطبيق والتزام كل الاطراف ذات الصلة بالمدرسة باحترامها وتنفيذها بما يضمن انجاز المهام وتحقيق الاهداف . ولا يتأتى هذا الا بتضافر جهود الجميع : تلاميذ ، وأولياء وأساتذة ومعلمين ، وفريقا مسؤولا ، وفي مقدمتهم مديرو المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية وأعضاء هيئة التدريس ، والسلطات التربوية على مستوى الولاية الذين يبادرون الى اقرار التدابير اللازمة حتى تجد التوجيهات المذكورة ترجمة ملموسة في الواقع ويسهر الجميع على متابعة تطبيقها وتنفيذها باستمرار وفي كل الظروف.

وقفنا الله جميعا الى مافيه صلاح المدرسة وفلاحها وخير الوطن والامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية

الرقم - 778 / وت / أ.خ.و.

قرار يتعلق بنظام الجماعة التربوية
في المؤسسات التعليمية والتكوينية

إن وزير التربية

- بمقتضى الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين.
- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ في 7 يناير 1984 المتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أفريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية.
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 07 أفريل سنة 1990 المتعلق بالولاية
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 14 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1990 والمتضمن كفايات ممارسة الحق النقابي ،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 31 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 115 المؤرخ في أول غشت سنة 1970 المتضمن انشاء معاهد تكنولوجية للتربية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 71 المؤرخ في 16 افريل سنة 1976 والمتضمن تنظيم المدارس الاساسية وسيرها ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 72 المؤرخ في 16 افريل سنة 1976 والمتضمن تنظيم مؤسسات التعليم الثانوي وسيرها ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 353 المؤرخ في 21 مايو سنة 1983 والمتضمن تنظيم التكوين واختتام الدراسة والقانون الاساسي لتلاميذ المعاهد التكنولوجية للتربية.
- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي الخاص بعمال المؤسسات والادارات العمومية ،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 49 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1990 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بعمال التربية ،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 174 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1990 والذي يحدد كفايات تنظيم مصالح التربية على مستوى الولاية وعملها ،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 88 المؤرخ في 6 افريل 1991 والذي يحدد صلاحيات وزير التربية ،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 167 المؤرخ في 28 مايو سنة 1991 والمتعلق باستعمال مؤسسات التربية والتكوين وحمايتها.

يقرر مايلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القرار ، في اطار التشريع والتنظيم الجاري بها العمل ، الى وضع نظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية.

المادة 2 : يتعلق هذا النظام خاصة بضبط العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية التي تتكون من التلاميذ والموظفين وأولياء التلاميذ وبين المدرسة والمحيط بما يحقق الأهداف الآتية :

- ☆ توفير الجو الملائم وظروف العمل الضرورية التي تمكن المدرسة من انجاز المهام المرسومة لها ،
- ☆ تنظيم الحياة الجماعية داخل المؤسسة وضبط العلاقات بين اعضاء الأسرة التربوية بمختلف اطرافها.
- ☆ التزام جميع الأطراف بقواعد النظام والانضباط وإشاعة روح التعاون واحترام الغير وتكريس مبدأ التشاور والحوار،

- ☆ ضبط العلاقات بين المدرسة ومحيطها ،
- ☆ تحصيل المدرسة من الصراعات الحزبية وتأثيراتها
- و تثبيت مبدأ كونها مرفقا عموميا في خدمة المجتمع بأكمله ،
- ☆ التقيد في أداء الأنشطة التربوية والتعليمية بالبرامج
- والمواقيت والتوجيهات والتعليمات الرسمية ،
- ☆ تشجيع ممارسة النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية
- وتطويرها بهدف تنمية شخصية التلميذ وتدريبه على تحمل
- المسؤولية،
- ☆ ترسيخ حب الوطن والاعتزاز بالانتماء اليه وتعجيد القيم
- الحضارية للأمة واحترام الرموز والثوابت الوطنية والتسك
- بمقوق الانسان والحريات الاساسية
- ☆ اقرار التدابير المناسبة في ميدان النظافة والصحة وحفظ
- امن الاشخاص والمحافظة على الممتلكات وصيانتها.

الفصل الثاني

أحكام خاصة بسير المؤسسة

المادة 03 : تتكون المؤسسات التعليمية من موظفين للتعليم والتأطير والخدمات وهيآت استشارية وهاكل وتجهيزات ووسائل مالية ومادية تسخر كلها في خدمة التلاميذ.

المادة 04 : تستعمل المؤسسات لاستقبال التلاميذ وتسخر للتكفل بالانشطة التربوية والتعليمية طبقا للأهداف المحددة في التنظيم الجارى به العمل.

المادة 05 :يجرى تدرس التلاميذ في مؤسسات للبنين او البنات او مؤسسات مختلطة ويزاولون الدراسة بصفة خارجيين او نصف داخليين او داخليين حسب التنظيم الذي تقررره المصالح المختصة.

المادة 06 : تلتزم المؤسسات بالسهر على اداء أنشطة التلاميذ التربوية طبقا للرزنامة السنوية التي تقرررها وزارة التربية.

المادة 07 : تشغل المؤسسات وفقا لمقتضيات التنظيم التربوي ومتطلبات الأنشطة المبرمجة فيها بصفة قانونية.

المادة 08 : يتعين على المؤسسات ان تستخدم الوسائل الموضوعة تحت تصرفها وفقا للاهداف المرسومة لها بصفة كاملة وناجعة.

المادة 09 : تستعين ادارة المؤسسات ، في إطار التشاور وحسن التسيير بالمجالس المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل.

المادة 10 يسمح بالدخول الى المؤسسات للأشخاص الاتى ذكرهم :
* التلاميذ المتمدرسون بها وأولياؤهم والموظفون الذين يعملون فيها

☆ الموظفون الذين يسكنون فيها وأفراد عائلاتهم.
☆ الموظفون المعتمدون للقيام بمهام المراقبة والتفتيش
والتحقيق

☆ الموظفون المشاركون في أنشطة التربية والتكوين
المبرجة فيها بصفة قانونية.

☆ الموظفون والأشخاص الذين يقومون بمهام خاصة ذات
منفعة عمومية في ميدان الصحة المدرسية والوقاية والأمن
والصيانة والتأمين والخدمات.

وتخضع كافة اشكال الدخول الاخرى الى المؤسسات
لرخصة يمنحها حسب الحالة مدير المؤسسة او السلطة
التربوية على مستوى الولاية.

المادة 11 : يسمح بالدخول الى الاقسام والمخابر والورشات والقاعات
والمساحات التربوية الاخرى اثناء اوقات الدروس للتلاميذ
والمعلمين والاساتذة والموظفين المكلفين بالمراقبة والتفتيش
التربوي واعوان المخابر والورشات فقط.

المادة 12 : يمكن المؤسسات في اطار التربية المتواصلة وانفتاح المدرسة
على المحيط ان تأوى خارج اوقات الدروس نشاطات تتعلق
بتربية الشباب وتكوين العمال حسب كفايات يحددها وزير
التربية.

وتدخل الدروس المحروسة والاستدراكية المنظمة لفائدة
التلاميذ المتدربين في إطار أحكام الفقرة أعلاه.

المادة 13 : يتكفل المستعملون المرخص لهم في إطار أحكام المادة 12
اعلاه بحماية المنشآت والتجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بما
يضمن الأداء العادي للدروس.

المادة 14 : إن اللجوء إلى المؤسسات المدرسية لايواء الأشخاص المنكوبين أو ضحايا الكوارث الطبيعية لا يكون إلا في حالات قاهرة ولمدة لا تتجاوز الثانية (8) أيام بقرار مطابق للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل تتخذه السلطة المخولة لها الصلاحية.

المادة 15 : تعقد الفروع النقابية وجمعية أولياء التلاميذ المعتمدة في المؤسسة إجتماعاتها بعد الحصول على موافقة من مدير المؤسسة.

ويجب أن تنعقد هذه الاجتماعات خارج أوقات عمل المشاركين في الاجتماع.

المادة 16 : تحافظ الفروع النقابية وجمعيات أولياء التلاميذ على المحلات والتجهيزات التي توضع تحت تصرفها وتمارس نشاطها طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المادة 17 : لا يمكن بأي حال من الاحوال استعمال المؤسسة التربوية أو التكوينية للنشاطات السياسية والحزبية.

المادة 18 : يتعين على مدير المؤسسة ، في إطار الإعلام والتكوين المستمر ، نشر التعليقات وتبليغ المعلومات التي توجهها السلطات السليمة إلى التلاميذ والموظفين.

المادة 19 : تخضع كل اشكال الإلصاق و الإشهار في المؤسسات الى تأشيرة مدير المؤسسة. وتمنع الملصقات والإشهاريات ذات الطابع السياسي والحزبي ويسهر مدير المؤسسة على تطبيق هذه الاحكام.

المادة 20 : تخصص المؤسسة ، في حدود الوسائل المتوفرة ، قاعة للمكتبة والتوثيق توضع تحت تصرف اعضاء الاسرة التربوية وتستجيب لمختلف الأهداف التربوية والتعليمية

المادة 21 : تخصص إدارة المؤسسة ، في حدود الإمكان ، قاعة للصلاة خاصة في المؤسسة ذات النظام الداخلي وتتكفل بنظافتها وصيانتها وتسهر على استعمالها للأغراض التي جعلت من اجلها وبكيفية لا تعرقل مزاوله التلاميذ لدروسهم

المادة 22 : تساعد المؤسسة ، عند الإمكان وفي اطار الخدمات الاجتماعية للموظفين بانشاء التعاونية والنادي ويكون تسييرهما وفقا للأحكام التنظيمية الجاري بها العمل،

المادة 23 : يسهر مدير المؤسسة على ان تجرى العمليات المتعلقة بالخدمات والصيانة والتكوين في ظروف و أوقات لا تعرقل النشاط التربوي للتلاميذ ولا تعرض امنهم للخطر

المادة 24 : يتخذ مدير المؤسسة التدابير اللازمة ، بالتعاون مع مصالح الحماية المدنية ، على امداد مخططات الوقاية والامن وتنظيم التدخلات والاسعافات في حالة الكوارث والأخطار

المادة 25 : يمنع داخل المؤسسة القيام بتظاهرات جماعية من شأنها الإخلال بقواعد الانضباط والاضرار بمدرس التلاميذ وعرقلة سير المؤسسة.

المادة 26 : يجب على مدير المؤسسة في حالة وقوع حوادث تهدد امن الاشخاص والممتلكات ان يخبر السلطات الادارية المعنية

المادة 27 : باستثناء الرسوم المدرسية والتبرعات والاشتراكات المسموح بها قانونيا يمنع اي شكل من الاشكال الاخرى للتحصيل النقدي والعيني وممارسة أنشطة بغرض الكسب والربح داخل المؤسسة

المادة 28 : يسهر مدير المؤسسة على رفع العلم الوطني في الحرم المدرسي طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول

الفصل الثالث

احكام خاصة بالتلاميذ

المادة 29 : يخضع تدرس التلاميذ الى قواعد تنظيمية ، وتضبطه برامج ومواقيت وتعليمات وتوجيهات رسمية ، تلتزم بها جميع الاطراف كل فيما يخصه

المادة 30 : يلزم التلاميذ بالحضور بصفة منظمة في جميع الدروس النظرية والتطبيقية المقررة في جدول التوقيت والمواظبة عليها.

المادة 31 : ينخرط التلاميذ برخصة من أوليائهم في النوادي والجمعيات المنشأة داخل المؤسسة في اطار النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية ويشاركون في هذه النشاطات وفقا لهواياتهم ويواظبون على ممارستها.

المادة 32 : يبلغ جدول التوقيت الرسمي للدروس والبرجة الخاصة

بالنشاطات المكلمة الى التلاميذ وأوليائهم في بداية السنة الدراسية.

المادة 33 : لا يكون الاعفاء من حصص التربية البدنية والرياضية إلا لأسباب صحية وبناء على شهادة طبية يمنحها طبيب الصحة المدرسية وان تعذر فطبيب من القطاع الصحي العمومي أو من طبيب محلف أو معتد.

المادة 34 : يجب على التلاميذ حياة الكتب والأدوات واللوازم المدرسية والبذلة الرياضية الضرورية لمزاولة انشطتهم المدرسية بما يحقق الغرض منها.

المادة 35 : تكون مراقبة حضور التلاميذ ومواظبتهم على الدروس بصفة صارمة ودائمة.

المادة 36 : يطلب من التلاميذ احترام مواعيد الدوام في المؤسسة ولا يسمح لهم في حالة التأخر بالدخول الا بترخيص من مدير المؤسسة او الموظف المكلف.
ولا تتحمل المؤسسة مسؤولية التلاميذ الذين يبقون خارج المؤسسة بعد اغلاق أبوابها.

المادة 37 : لا يسرح التلاميذ من المؤسسة في حالة غياب المعلم أو الأستاذ بصفة طارئة الا اذا كانت حصّة التغيب في آخر الفترة الصباحية أو المسائية.

المادة 38 : يبلغ الأولياء عن تأخرات ابنائهم وتغيباتهم ويتوجب عليهم تبريرها إما بالحضور أو بالكتابة.

المادة 39 : يترتب عن التأخرات والغيابات غير المبررة ثلاث مرات في الشهر انذار مكتوب يبلغ الى الأولياء وتحفظ نسخة منه في ملف التلميذ.

المادة 40 : تعرض الغيابات المتكررة غير المبررة التلميذ المخالف الى عقوبات قد تؤدي الى الفصل النهائي وطبقا للإجراءات التأديبية الجاري بها العمل.

المادة 41 : يطلب من التلاميذ في اطار تنظيم الحياة الجماعية وتوفير ظروف العمل الملائمة بالمؤسسة ، الامتثال لقواعد النظام والانضباط المعمول بها.

المادة 42 : تقوم علاقة التشاور والتحاور بين التلاميذ وإدارة المؤسسة عن طريق مندوبي الاقسام الذين يمثلونهم طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 43 : ينبغي للتلاميذ ان يتحلوا بالسلوك الحسن مع جميع المعلمين والاساتذة وافراد الاسرة التربوية داخل المؤسسة وخارجها وان يتعاملوا فيما بينهم بالمودة والاحترام وروح التعاون وان يتجنبوا كل انواع الاساءة والاهانة المعنوية والمادية.

المادة 44 : يعتني التلاميذ بهندامهم جسما ولباسا ويرتدون المآزر ويحرصون على الظهور في هيئة تتماشى مع الآداب العامة.

المادة 45 : يحترم التلاميذ قواعد حفظ الصحة والنظافة ويمتنعون عن تعاطي التبغ وتناول المواد التي تضر بصحتهم او تسيء الى نظافة مؤسستهم وجالها.

المادة 46 : يتعين على التلاميذ وأوليائهم التلاميذ اخبار ادارة المؤسسة في حالة الاصابة بامراض معدية. وتقوم المؤسسة عند الضرورة ، وبالاتصال مع الجهات المعنية باتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

المادة 47 : يمثل التلاميذ لقواعد الوقاية والامن ويمتنعون عن ارتداء البسة وحيازة اشياء قد تعرضهم وزملاءهم الى الحوادث والخطر اثناء حركتهم ونشاطاتهم المدرسية داخل المخابر والورشات والقاعات والساحات الرياضية

المادة 48 : يلتزم التلاميذ بالنظام والهدوء في حركتهم داخل المؤسسة ، وتتخذ ادارة المؤسسة اثناءها التدابير الضرورية لتأطيرهم ومراقبتهم.

المادة 49 : تتولى ادارة المؤسسة في حالة تعرض تلميذ الى حادث مدرسي اتخاذ الاجراءات اللازمة والقيام بالتصريح به الى الجهات المعنية وفقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 50 : يؤدي كل سلوك يعرقل الانشطة المدرسية ويخل بقواعد النظام والانضباط داخل المؤسسة الى عقوبات وتقديم التلميذ المخالف الى مجلس التاديب

المادة 51 : يحترم التلاميذ مؤسساتهم باعتبار المدرسة ملكية عمومية والمحافظة عليها غاية تربوية وسلوك مدني ويتوجب عليهم العناية بها ويشاركون في تحميلها وصيانتها.

المادة 52 : يترتب عن كل إتلاف للمحلات والتجهيزات تعويض مادي او مالي يتحمله التلاميذ وأولياؤهم.

المادة 53 : يدفع التلاميذ في مطلع السنة الدراسية المصاريف المدرسية المقررة في التنظيم المعمول به.

المادة 54 : يسجل التلاميذ للاستفادة من النظام الداخلي ونصف الداخلي طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 55 : يقوم التلاميذ في بداية كل فصل بتسديد نفقات الاستفادة من النظام الداخلي ونصف الداخلي.

المادة 56 : يشترط على التلاميذ المقبولين في النظام الداخلي ان يكون لهم مراسل وان يكون بحوزتهم المتاع الشخصي الضروري وفقا للتعليمات الرسمية.

المادة 57 : يلتزم التلاميذ المعنيون باحترام الضوابط والترتيبات المتعلقة بالنظام الداخلي ونصف الداخلي.

المادة 58 : يتعرض التلاميذ ، في حالة الغياب غير المبرر عن المرقد او المطعم او قاعة المذاكرة او الاخلال بقواعد الحياة الجماعية الى عقوبات يمكن ان تؤدي الى حرمانهم من النظام المستفاد منه ، بعد مشولهم امام مجلس التأديب.

المادة 59 : يخضع تدرس التلاميذ ونشاطاتهم الى تقييم طيلة السنة الدراسية وفقا للتعليمات والتوجيهات الرسمية.

المادة 60 : يقيم العمل المدرسي للتلاميذ بالطرق الشفوية والكتائية طبقا للكيفيات والاجراءات التي تحددها التعليمات الرسمية

المادة 61 : يجب ان تكون الفروض والاختبارات محل عرض في القسم وان تسلم اوراق الفروض والاختبارات للتلاميذ للاطلاع على العلامات الممنوحة وتقديم ملاحظاتهم. ويحتفظ التلاميذ باوراق الفروض بينما تحتفظ المؤسسة بأوراق الاختبار، التي يمكن للأولياء الاطلاع عليها عند الطلب في عين المكان

المادة 62 : يخبر التلاميذ وأولياؤهم بالجدولة الزمنية للاختبارات الدورية.

المادة 63 : يترتب عن ثبوت الغش أو التزوير في الفروض والاختبارات الحصول على علامة الصفر بالإضافة الى العقوبات الأخرى المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل.

المادة 64 : ينجر عن الغياب غير المبررة في الفروض والاختبارات الحصول على علامة الصفر.

المادة 65 : تكون القرارات المتعلقة بالمردود المدرسي للتلاميذ ومجازاتهم من اختصاص مجالس الاقسام وفقا للصلاحيات المخول لها في التنظيم الجاري به العمل.

المادة 66 : تقوم المؤسسة بتبليغ التلاميذ وأولياءهم النتائج المدرسية بصفة دورية ومنتظمة حسب الطرق وبواسطة الوثائق التي تحددها التعليمات الرسمية.

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالموظفين

المادة 67 : يساهم الموظفون بجميع فئاتهم ، وكل في مجال اختصاصه ، في توفير الظروف الملائمة والشروط الضرورية التي تساعد على انجاز المهام وتحقيق الاهداف المرسومة للمؤسسة التربوية والتكوينية.

المادة 68 : يمارس الموظفون صلاحياتهم وفقا للأحكام القانونية الاساسية الخاصة بالمنصوص عليها في التشريع، والتنظيم الجاري بهما العمل ، وتقدم لهم ادارة المؤسسة كل الدعم والمساعدة للاضطلاع بها بصفة كاملة وناجعة.

المادة 69 : يخضع الموظفون الى قواعد السر المهني ويحترمون السلم الاداري وتسهر إدارة المؤسسة على تحويل المراسلات والمستندات الإدارية الخاصة بهم.

المادة 70 : يلزم موظفو التأطير بالحضور الدائم في المحلات المدرسية ويمكن استحضارهم في أي وقت من الليل والنهار طبقا للأحكام القانونية الاساسية المطبقة عليهم.

المادة 71 : يقوم الموظفون الاداريون وأعوان الخدمات بالمداومة أثناء العطل المدرسية على أساس التناوب طبقا للترتيبات النظامية السارية المفعول.

المادة 72 : يستفيد الموظفون من جميع حقوقهم وتسهر المؤسسة على ضمان الرعاية والحماية لهم طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.

المادة 73 : يعد التأديب البدني اسلوبا غير تربوي في تهذيب سلوكات التلاميذ ، وتعتبر الأضرار الناجمة عنه خطأ شخصيا يعرض الموظف الفاعل الى تبعات المسؤولية الادارية والجزائية التي لا يمكن المؤسسة ان تحل محل الموظف في تحملها.

المادة 74 : يتولى مدير المؤسسة مسؤولية تسيير المؤسسة وينسق ويتابع كافة الأنشطة ويخضع الى سلطته جميع الموظفين طبقا للتنظيم الجاري به العمل

المادة 75 : يقوم مدير المؤسسة بتوزيع الأعمال على الموظفين وفقا لصلاحيات كل منهم ونصابه الأسبوعي طبقا للتنظيم الجاري به العمل ويراقب حسن تنفيذها.

المادة 76 : تجري العلاقات بين المؤسسة ومختلف المصالح الادارية الخارجية عن طريق المدير الذي يسهر على القيام بها وفقا للقواعد القانونية وطبقا للتوجيهات الرسمية.

المادة 77 : يضطلع المعلمون والاساتذة بدور اساسي في عملية التربية والتكوين ، ويتعين عليهم القيام به كاملا في إطار الاهداف المرسومة للمدرسة.

المادة 78 : يجب ان يكون المعلمون والاساتذة وكل الموظفين قدوة في سلوكهم وعملهم داخل المؤسسة وخارجها لما يحظون به من تقدير المجتمع وثقته.

المادة 79 : يقوم المعلمون والأساتذة بأداء الانشطة التعليمية والتربوية المكلفين بها في حدود البرامج والمواقيت والتعليمات الرسمية التي تقررها وزارة التربية. ويلتزمون القيام بها بما تقتضيه الامانة التربوية والموضوعية العلمية والنزاهة الاخلاقية.

المادة 80 : ينبغي أن يكون الموظفون في أداء مهامهم فريقا متاسكا ومنسجما تسوده روح التعاون والتضامن.

المادة 81 : يشارك الموظفون في الاجتماعات والمجالس المنعقدة في المؤسسة طبقا للتنظيم الجاري به العمل.

المادة 82 : يخضع الحق النقابي الى الاحكام القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل ، ويراعى في ممارسة النشاط النقابي عدم الإخلال بها وعدم المساس بالطابع الحيادي للمدرسة.

المادة 83 : تقتصر ممارسة النشاط النقابي في المؤسسة على الموظفين الذين يعملون فيها

المادة 84 : تقدم المؤسسة المساعدة الممكنة لتسهيل ممارسة النشاط النقابي طبقا لما تنص عليه الأحكام القانونية.

المادة 85 : تخصص المؤسسة أماكن ملائمة للإعلانات والمنشورات النقابية تكون في متناول الموظفين وبعيدة عن المرافق التي يتواجد بها التلاميذ.

المادة 86 : يتبع الموظفون في المؤسسة بحق الاضراب طبقا لأحكام الدستور ويمارس وفقا للقواعد التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 87 : يحرص الموظفون وممثلوهم النقائيون في اطار التشاور مع إدارة المؤسسة على تفضيل الحوار و المصالحة لفض النزاعات المهنية.

المادة 88 : يشارك الموظفون في عمليات التكوين المختلفة كاستفيدين ومؤطرين وفقا للأحكام التنظيمية وطبقا للتعليمات والبرمجة التي تقررها وزارة التربية.

المادة 89 : تهدف عمليات التكوين ، باعتباره حقا وواجبا الى مساعدة الموظفين المبتدئين على التكيف مع منصب العمل والى تحسين تأهيل الموظفين وترقيتهم مهنيا والى رفع المردود المدرسي ونوعية التعليم.

المادة 90 : يستوجب كل غياب عن العمل ترخيصا مسبقا أو تبريرا يقدم الى ادارة المؤسسة على الأكثر خلال الثاني والاربعين (48)ساعة التي تلي الغياب عن المؤسسة

ويترتب عن كل غياب غير مسبب تطبيق الإجراءات
الموصوفة في التنظيم الجاري به العمل.

المادة 91 : باستثناء حالات الغياب المنصوص عليها صراحة في
التشريع والتنظيم المعمول بهما لا يمكن الموظف ان
يتقاضى أجرا عن فترة عمل غير مؤدى في المؤسسة.

المادة 92 : يمكن الترخيص للموظفين بغيابات استثنائية ولأغراض
شخصية غير مدفوعة الاجر طبقا للأحكام التنظيمية
السارية المفعول.

المادة 93 : تتولى المؤسسة في حالة تعرض موظف الى حادث عمل
القيام بالتصريح به الى الجهات المعنية وفقا للتشريع
والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الخامس

أحكام خاصة بالعلاقات بين الأولياء والمؤسسة

المادة 94 : يقوم الأولياء في إطار التكامل بين الأسرة والمدرسة
بمتابعة تدرس ابنائهم والمواظبة عليه.

المادة 95 : يجب على المؤسسة اطلاع الأولياء قصد تمكينهم من اداء
الدور المطلوب منهم، خاصة على ما يلي :

- جدول التوقيت المقرر للتلاميذ والتغيرات التي قد تدخل عليه،
- التغيرات والتأخرات والسلوكات التي تسجل عليهم،
- النتائج المدرسية التي يتحصلون عليها من خلال عمليات التقييم التي تجري عليهم.
- برمجة النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية التي تنظم في فائدتهم.

المادة 96 : تنظم المؤسسة لقاءات دورية بين الأولياء والمعلمين والأساتذة هدفها إقامة حوار مباشر بين المدرسة والأسرة ، وتلتزم الاطراف المذكورة بالمشاركة فيها بما يخدم مصلحة التلاميذ ويرفع المردود المدرسي.

المادة 97 : تستعين المؤسسة في الاضطلاع بوظيفتها بالدعم الذي يقدمه الأولياء مشاركة منهم في المجهود الذي تبذله المدرسة من اجل التلاميذ. وتكون هذه المشاركة في إطار جمعيات أولياء التلاميذ ووفقا للأنظمة المعمول بها.

المادة 98 : تبادر إدارة المؤسسة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل إنشاء جمعية أولياء التلاميذ باعتبارها الإطار المفضل للربط بين الاسرة والمدرسة وتدعيم العلاقات بينها.

المادة 99 : تساهم جمعية أولياء التلاميذ في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية السارية ، في تقديم الدعم المعنوي والهادي للمؤسسة.

- المادة 100 : تقدم جمعية الأولياء عند الإمكان مساهمة مادية في تحسين الظروف والامكانيات التي يجرى فيها تدرس التلاميذ.
- المادة 101 : تشارك جمعية الأولياء في تقديم المساعدة المعنوية للمؤسسة على معالجة المضلات وتذليل الصعوبات التي قد تحول دون مزاولة التلاميذ لأنشطتهم المدرسية بصفة طبيعية.

الفصل السادس

أحكام ختامية

- المادة 102 : يسهر مدير المؤسسة على نشر هذا القرار وتوزيعه وتنفيذ أحكامه.
- المادة 103 : زم وظفون ولاميز وأولياؤهم كل فيما يخصه بتطبيق أحكام هذا القرار والتعهد باحترامها.
- المادة 104 : تسهر السلطة التربوية على مستوى الولاية وأعضاء هيئة التفطيش على متابعة تنفيذ هذا القرار.
- المادة 105 : يلغى هذا القرار احكام النظام الداخلي الخاص بمؤسسات التعليم الصادر في 21 يونيو 1987 تحت رقم 081 / و.ت.و.
- المادة 106 : يصدر هذا القرار في النشرة الرسمية للتربية.
- حرر بالجزائر يوم 26 أكتوبر 1991
- وزير التربية

على بن محمد